|  |  |
| --- | --- |
| **ال‍مجلس 2022 جنيف، 31-21 مارس 2022** |  |
|  |  |
|  |  |
| **بند جدول الأعمال: PL 1.7** | **الوثيقة C22/67-A** |
| **3 مارس 2022** |
| **الأصل: بالإنكليزية** |
| مساهمة من جمهورية مصر العربية ودولة الكويت | |
| آراء بشأن سبل المضي قدماً فيما يتعلق بلوائح الاتصالات الدولية | |
|  | |

|  |
| --- |
| **ملخص**  ترى الكويت ومصر ضرورة مواصلة العمل بشأن لوائح الاتصالات الدولية في إطار فريق الخبراء للتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء. والحالة الراهنة المتمثلة في وجود صيغتين للمعاهدة يطرح مشكلة تلزم معالجتها. والإبقاء على الحالة التي توجد فيها صيغتان للمعاهدة ليس حلاً.  **الإجراء المطلوب**  يُدعى المجلس إلى **النظر** في إنشاء فريق خبراء جديد يُعنى بلوائح الاتصالات الدولية.  ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ  **المراجع**  [اجتماعات فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية](https://www.itu.int/en/council/Pages/eg-itrs.aspx) |

يسر الكويت ومصر أنهما قد شاركا في جميع اجتماعات فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية، اقتناعاً منهما بأهمية المعاهدة وأهمية التوصل إلى تفاهم مشترك وتوافق في الآراء بشأن إحدى ركائز الاتحاد. ولوائح الاتصالات الدولية ليست فقط إحدى ركائز الاتحاد، والمعاهدة الوحيدة التي تحدد العلاقة بين الدول الأعضاء بشأن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بل هي أيضاً أداة يمكن استخدامها للنهوض بتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

ويتضح من المناقشات أنه لا يوجد اتفاق بشأن المعاهدة. ويرى بعض الأعضاء أن لوائح الاتصالات الدولية مناسبة وقابلة للتطبيق فيما يرى آخرون أنها ليست كذلك.

وعلى الرغم من أن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن سبيل المضي قدماً ليس جزءاً من اختصاصات الفريق، فإن نتائج الاجتماعات تضعنا في موقف صعب، حيث لسنا متأكدين من كيفية المضي قدماً.

ونعتقد أن نطاق لوائح الاتصالات الدولية ينبغي أن يقتصر على الدول الأعضاء وألا يشمل وكالات التشغيل. وعندئذٍ، يمكن للدول الأعضاء، من خلال لوائحها وسياساتها الوطنية، أن تضمن قيام المشغلين بتطبيق أحكام لوائح الاتصالات الدولية وتوجيهاتها. وقد أوضحت المكسيك ذلك أيضاً في [المساهمة 12](https://www.itu.int/md/S20-EGITR2-C-0012/en) إلى الاجتماع الثاني لفريق الخبراء.

وقد رأينا أن بعض الدول الأعضاء تحاول وضع معاهدة فعّالة وعملية، من خلال محاولة إيجاد طريقة للتوصل إلى معاهدة واحدة. وتعترض دول أعضاء أخرى على هذا الموقف، دون التقدم بطريقة بديلة من أجل المضي قدماً.

إن الوضع الحالي بوجود صيغتين للمعاهدة (1988 و2012) يضر بصورة الاتحاد بصفته وكالة الأمم المتحدة المسؤولة عن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد أوضحنا أن من المهم الاتفاق على معاهدة واحدة وعدم وجود صيغتين للوائح الاتصالات الدولية (1988 و2012).

ونري أن وجود صيغتين للمعاهدة يمثل مشكلة. ويتعين على جميع الأعضاء العمل معاً لحل هذه المشكلة، ولن يكون ذلك ممكناً إلا بتقديم مقترحات بشأن كيفية المضي قدماً. إنه ليسعدنا الحصول على اقتراحات أخرى بخصوص كيفية المضي قدماً بشأن هذه القضية، ومساهمات من الأعضاء الذين يرون أن لوائح الاتصالات الدولية لم تعد مناسبة، بما في ذلك مقترحات بإلغاء المعاهدة إذا كان هذا هو رأيهم. ولكن عدم القيام بأي شيء لن يحل المشكلة.

ويساورنا القلق أيضاً من أن يؤدي عقد مؤتمر عالمي للاتصالات الدولية (WCIT)، في ظل التباين الهائل الحالي في الآراء، إلى صيغة ثالثة للمعاهدة، مما سيضر أيضاً بصورة الاتحاد.

إن لوائح الاتصالات الدولية مهمة لنا كبلدان نامية، ومن ثم نقترح أن يواصل فريق الخبراء هذا عمله إلى أن يتحقق التوصل إلى توافق في الآراء. وترى مصر والكويت أن أفضل حل هو معالجة المشكلة في إطار فريق الخبراء، وعند التوصل إلى اتفاق عام، يمكننا حينئذ أن نقرر عقد مؤتمر عالمي للاتصالات الدولية.

ولقد كان من دواعي الشرف والسرور أن نشارك في هذا الفريق، ونود أن نشكر جميع الزملاء على مشاركتهم الفعّالة، والأمانة على عملها الدؤوب لتيسير عمل الفريق، ونواب الرئيس على قيادة عمل الأفرقة الإقليمية، وبالطبع السيد لواندو ببوكو، رئيس فريق الخبراء، على ما كرسه من جهود دؤوبة للاجتماعات.

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ